

المنظومة التربوية المغربية وسؤال الإصلاح

- اقتراحات عملية مستوحاة من الوثائق الرسمية وواقع التجربة الشخصية -

د. محمد الدرداري

الأكاديمية الجهوية لمهن التربية والتعليم جهة طنجة - تطوان - الحسيمة (المغرب)

Eddardari1984@gmail.com

الملخص:

هذا البحث هو عبارة عن قراءة شخصية لواقع المنظومة التربوية بالمغرب، وتصور موضوعي للآفاق الواعدة لإصلاحها، وقد سعى الباحث من خلاله إلى رصد أهم الإكراهات التي تعترض قطاع التربية والتعليم بالمغرب، مع تقديم بعض الحلول العملية لتجاوزها. ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصل البحث إلى أن المنظومة التربوية بالمغرب تمر بجملة إكراهات، وأن تجاوزها أمر ممكن شريطة تبني خطط إصلاحية عملية كتنهيل البنية التحتية للمؤسسات التعليمية، وتشجيع التفوق الدراسي، والاعتناء بالموارد البشرية وتشجيعها وتكوينها تكويناً متيناً. الكلمات المفتاحية: التربية- الإصلاح- وثائق الإصلاح- التجربة الشخصية.

The Moroccan Education System and the Question of Reform

– Practical suggestions inspired by official documents and personal experience –

Dr. Mohamed Eddardari

.Regional Academy Of Education, Region Of Tanger/ Tetouan/ Al Hoceima (MOROCCO)

Abstract:

This research is a personal exploration of the reality of the Moroccan educational system, along with an objective consideration of promising prospects for its reform. The researcher sought to identify the most significant obstacles facing the education sector in Morocco while providing some practical solutions to overcome them. To achieve these objectives, the researcher employed a descriptive analytical approach. The research findings indicate that the Moroccan educational system faces various challenges, which can be overcome through the implementation of practical reform

plans, such as improving the infrastructure of educational institutions, promoting academic excellence, and investing in the development and training of a skilled workforce.

Keywords: Education, reform, Reform documents, personal experience.

المقدمة:

الإصلاح التربوي هو شعار المرحلة الراهنة في بلدنا، وما لا شك فيه أن خطاب الإصلاح - في أي مجال كان - هو خطاب مثمر ومفيد؛ لما ينطوي عليه من الرغبة في التصحيح والتجديد، وتجاوز الخلل، وهو غالباً ما يعقب المحطات الحياتية الصعبة التي تُوحى بالكبوات والأزمات، والبشرية مذ أن خلقها الله تبحر دوماً عن الحلول الناجعة لمشاكلها في مختلف الميادين.

وميدان التربية والتعليم بالمغرب لم يشذ عن هذه القاعدة، فمنذ الاستقلال وإلى اليوم عرف هذا الميدان العديد من المحاولات الإصلاحية، كان الغرض منها الرقي بمستوى التعليم، وتجويد مساراته عبر مختلف الأسلاك التعليمية، غير أن هذه المحاولات كانت - ولا زالت - تواجهها الكثير من العوائق والصعوبات. ومن المعلوم أن أول محاولة إصلاحية كانت بعد الاستقلال مباشرة (1956م - 1963م) وقد استغرقت من زمن الإصلاح سبع سنوات، وهذه المحاولة أعقبتها محاولات كثيرة كان آخرها التصور الذي طرحته الجهات الوصية من خلال الرؤية الاستراتيجية (2015م - 2030م).

مشكلة البحث وأسئلته:

إن نجاح الفعل التعليمي التعلّمي منوط بمجموعة من الشروط والمقومات، ولقد تبنت الدولة المغربية الحديثة ولعقود متوالية سياسة إصلاحية أعطت أكلها أحياناً، وكبت أحياناً أخرى، وتبعاً لذلك فهي اليوم تشكو من مصاعب جمة تحتم علينا البحث عن حلول ناجعة لها. من أجل ذلك جاء هذا البحث لتشخيص مكان النقص، واقتراح الحلول الملائمة، وسأحاول ذلك بإذن الله من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل المنظومة التربوية المغربية تحتاج إلى إصلاح؟
- ما هي الإكراهات التي تعرقل المشاريع الإصلاحية لقطاع التربية والتعليم بالمغرب؟
- ما الخطط والسيناريوات التي جاء بها الميثاق الوطني للتربية والتكوين؟ وهل تم تنزيلها بالشكل الصحيح؟
- ما هي المقترحات الممكنة لتحقيق نهضة تربوية حقيقية؟

أهداف البحث:

- يسعى البحث إلى تحقيق أهداف متعددة منها:
- التعرف على جوانب القوة والضعف في المنظومة التربوية بالمغرب.
- رصد أهم الإكراهات التي تحول دون تحقيق المغرب لإقلاع تربوي شامل ومتميز.
- اقتراح تصور إصلاحي مسترشداً ببعض الوثائق الرسمية ومنها: الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2015-2030).

حدود الدراسة:

- يتأطر هذا البحث داخل مجموعة من الحدود وهي:
- الحد المكاني: المغرب، فهذا البحث لا يخرج في مجاله عن السياسة التعليمية بالملكة المغربية الشريفة.
- الحد الزمني: من الاستقلال إلى الآن (1956م - 2023) فأغلب الاقتراحات وكذا الإكراهات هي مستوحاة من الوثائق التعليمية الرسمية خلال الفترة المذكورة.
- الحد الموضوعي: اقتصر البحث على تقييم السياسة التعليمية بالمغرب، وتقديم اقتراحات عملية لتحقيق انبعاث تربوي فعال وحقيقي.

منهج البحث:

اتبعت في مقارنة هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي، فقد تيسر لي من خلاله جمع معلومات مهمة ساعدتني في فهم واقع منظومتنا التربوية وتحليلها، وتشخيص نقائصها، واقتراح الحلول المناسبة لها.

التعريف بمصطلحات الدراسة:

درج الباحثون في مستهل بحوثهم على التعريف بمصطلحات دراساتهم، وغاية ذلك تحقق المعرفة بها، وتصورها في ذهن تصورا صحيحا، وبالنظر في عنوان البحث ومضمونه توضح لي أن مداره على أربع مصطلحات وهي: التربية، الإصلاح، وثائق الإصلاح، التجربة الشخصية. والتعريف بها كالآتي:

1/ التربية: لغة: قال (ابن منظور، 1414هـ ، 304 / 14) : "ربا الشيء يربو ربوا ورباء: زاد وغا. وأربيته: نميته". وبهذا المعنى ورد قوله تعالى: ﴿وَيُزَيِّدُ الصَّدَقَاتِ﴾ [سورة البقرة: 276]. أي: ينميها ويزيدها. وفي الاصطلاح يعرف الباحث التربية بأنها عملية منظمة، تروم تهذيب الإنسان، وتكوين سلوكه، وتنمية قدراته العقلية والجسمية والخلقية والروحية حتى يصير قادرا على فهم ذاته، وواقعه، والمحيط الذي يعيش فيه.

2/ الإصلاح: في اللغة مصدر أصلح، والصلاح خلاف الفساد. (الرازي، 1979م، 3/ 303). وفي الاصطلاح يعرفه الباحث بأنه جملة الخطط والتغييرات التي تروم النهوض بمشروع ما، وتحقيق أهدافه وتجاوز مشكلاته. ولما كانت كلمة الإصلاح في البحث تقتزن غالباً بالتربية؛ فإن المراد بالإصلاح التربوي: مختلف الخطط والبرامج التي تتبناها الدولة أو أي جهة أخرى، والتي ترمي من خلالها إلى الارتقاء بالنظام التربوي، وجعله قادراً على مواكبة تغيرات الحياة بأساليبها المختلفة.

3/ وثائق الإصلاح: هي مستندات مادية مكتوبة تصدر عن جهة ما، وتحمل تصورات واضحة عن كيفية الرقي بحقل ما، وتجاوز مشكلاته، وجعله قادراً على أداء وظائفه على أتم وجه.

4/ التجربة الشخصية: يمكن إجمالها في مختلف المواقف الحياتية للإنسان، وتتكون من المعارف والخبرات التي يراكمها في حياته عامة أو في مجال محدد، ومن خصائصها التنوع والاختلاف، فكل إنسان له مؤهلات خاصة وقدرات تجعله متفرداً بين أقرانه، وإن تشابه في الأحوال والأدوار والمهام والصفات.

أولاً: مشوشات على طريق الإصلاح.

لقد قطعت وثائق الإصلاح بالملكة الشريفة أشواطاً مهمة، فقد انطلقت في تصوراتها من إفرازات الواقع التعليمي بما يحويه من مكامن القوة والضعف، ورصدت حاجياته المختلفة، غير أن أثرها في الواقع يظل ضعيفاً أو متوسطاً في أحسن الأحوال، ومرد ذلك - حسب رأيي - إلى الأسباب الآتية:

أولاً: أن المشاريع الإصلاحية تُعطل سريعاً، ويتم التخلي عنها دون مراجعة أو تقويم؛ فهي دائماً في تغير مستمر، كما تتخللها الكثير من المخططات الاستدراكية، ومن أسباب ذلك المزاجية الفجة لبعض المسؤولين على القطاع، ما يجعل هذه الرؤى تفتقد للوضوح والاستمرارية، فكل وزير له رؤيته الشخصية وتصوره الخاص. وقد عبر الأستاذ (الliche، 2015، ص: 8) عن هذا التخبط بقوله: "ماذا يعني المغاربة بإصلاح التعليم؟ إنهم يتحدثون عن إصلاح التعليم منذ حكومة البكاي إلى اليوم، وكل وزير في التعليم له إصلاحاته الخاصة، بل قد تجد إصلاحات الوزير ليست هي إصلاحات الحكومة التي ينتمي إليها، وإصلاحات الحكومة ليست هي ما صرحت به في تصريحها الأول أو وردت في مخطط ما".

هذا التخبط لم يقتصر على التعليم المدرسي فحسب، بل إن آفته أصابت التعليم العالي أيضاً، ولعل آخر ما تم في هذا الباب التراجع المفاجئ عن نظام "الباشلور" الذي اعتمد جزئياً في نهاية عهد الوزير السابق، بعد أن استنزف التحضير له جهداً كبيراً، لكن لم تمض سوى مدة قصيرة على تحمل الوزير الجديد لحقيبة التعليم

العالي حتى ألغى هذا النظام، وترك أكثر من (23000) طالب وطالبة معلقين بعد أن قضوا بضعة أشهر من الدراسة في عدد من المسالك والوحدات.

ثانياً: افتقار الخطط الإصلاحية في بعض الأحيان إلى شروط وأدوات التنزيل، وهذا يبدو واضحاً جداً، فعندما نطلع على وثائق الإصلاح وما تعرضه من أفكار وتصورات نجدها - في الغالب - تعبر عن الحاجيات الأساسية لنظامنا التعليمي، ثم حينما ننظر إلى الواقع لمعرفة ماذا تحقق منها نجد البؤس شاسعاً والفرق كبيراً. إن الدقة في تشخيص الداء، واقتراح الدواء المناسب غير كافيين للتعافي من أسقامنا التربوية، بل لا بد من توفير ثمن الدواء مهما كان مكلفاً، ثم تعاطيه بشكل صائب ومنظم، حينئذ نكون على ثقة بأننا قد وضعنا أقدامنا على المسار الصحيح.

ولنا أن نتساءل هنا عن نوعية هذا الثمن؟ وهل الدولة سعت في إتاحتها وتأمينه؟ وهل وفرته كاملاً؟ وبعبارة أخرى هل تكفلت الدولة بالمستلزمات الأساسية لإنجاح هذه المخططات، ونقلها من على ظهر الورق إلى أرض الواقع؟

وللجواب عن هذه الأسئلة، أحيل القارئ على التقرير التحليلي الذي أنجزه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الذي صدر في دجنبر (2014م) وهو بعنوان: تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين (2000م - 2013م) المكتسبات والمعوقات والتحديات. فقد رصد هذا التقرير مكاسب مهمة، كما رصد في الآن نفسه بعضاً من مكامن الخلل والعجز، وهي في أغلبها تعود إلى غياب أو ضعف الإمكانيات المادية المرصودة.

وبالرغم من هذه الإحالة، فإنني سأشير إلى مثال من صلب وثيقة الميثاق، والذي بقي حبراً على ورق، وهو ما ورد في الدعامة الثالثة عشرة الخاصة بالموارد البشرية، فقد نصت هذه الدعامة على ضرورة تحفيز الموارد البشرية، وإتقان تكوينها، وتحسين ظروف عملها، غير أنه في الواقع نجد رجال ونساء التعليم شبه مجمعين على أن لا شيء من ذلك تحقق، وهو ما يترجم عملياً في فرار أعداد كبيرة منهم كل سنة في إطار التقاعد النسي.

ثالثاً: الضعف في مواكبة المشاريع الإصلاحية من قبل الهيئات المجتمعية والإعلامية، وأحسب أن هذه الهيئات لو قامت بدورها في إثراء النقاش العمومي حول السياسة التعليمية ببلدنا؛ لأسهم ذلك في خلق وعي مجتمعي بما تثيره من نقاش حقيقي حول قضايا الإصلاح، ومدى الالتزام الفعلي بتنزيلها على أرض الواقع.

غير أن مما يؤسف عليه، أن وسائل إعلامنا سواء الرسمية أو غير الرسمية، لم تعد تغريها قضايا المدرسة وما يتصل بها، فنجدها تخوض في كل شيء ما عدا التربية والتعليم، بل نجد بعضاً منها لا تفوت الفرصة للتشكيك في دور المدرسة والمدرس، وتوهين الثقة بهما. وما دام الأمر كذلك؛ فإن حل مشاكل نظامنا التعليمي أو التخفيف منها على الأقل يبقى مشروعاً مؤجلاً.

والمتتبع للشأن التعليمي بالمغرب يلحظ بوضوح أن هذه العوائق - وغيرها - أنتجت وضعاً شاذاً واستثنائياً، وأعتقد أن أي محاولة لإصلاح نظامنا التعليمي، وترميم أعطابه، لا بد وأن تمر عبر الوعي بهذه العوائق، وإذا كانت معظم القراءات النقدية لخطّة إصلاح المدرسة التي جاء بها الميثاق الوطني تسير في اتجاه أن الميثاق قد فشل، وعجز عن تحقيق أهدافه، فأنا أرى غير ذلك؛ لأن وثيقة الميثاق لم تنفذ كما ينبغي، ولم يتم تنزيلها بالشكل الصحيح.

ثانياً: اقتراحات عملية لإصلاح المنظومة التربوية

ذكرت سابقاً أن تصوري لموضوع هذا البحث هو في غالبه مستوحى من التوجيهات التي جاء بها الميثاق، وكذا من واقع تجربتي الشخصية، وقد حاولت من خلالها بسط وجهة نظري وبيان كيفية استثمارها وتنزيلها لتكون واضحة وقابلة للأجراء والتنزيل، ولا أزعج أنني استوعبت فيها كل الخطط والسيناريوهات الممكنة للإصلاح، وإنما هي أفكار لاحت لي، فأحببت تسجيلها رجاء أن تكون نافعة بإذن الله تعالى.

وسأذكر فيما يلي بعض الأفكار التي أراها مهمة ومفيدة في تقويم مسار إصلاح المدرسة المغربية، وسأقتصر على أربعة منها فقط وعند كل نقطة من هذه النقاط الأربع، سأقوم بعرض بعض المقترحات العملية للنهوض بالمدرسة المغربية، وبيان أوجه الاستفادة منها، وكيفية تنزيلها على أرض الواقع، وهي كالآتي:

أولاً: تحديث البنية التحتية للمؤسسات التعليمية وتأهيلها.

وهو شرط أساس لتحقيق جودة الفعل التربوي، إذ لا معنى للحدّث عن نجاعة مخرجات أي نظام تعليمي دون النظر إلى الإمكانيات المتاحة على مستوى البنية، ومدى ملاءمتها لاحتواء العملية التعليمية في جميع أبعادها التربوية والنفسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

إن معيار الحكم على نجاعة الخطط الإنمائية في أي مجال هو النظر إلى مقدار الإنفاق المخصص لتعزيز البنية التحتية، وهذا يقتضي من الدول والحكومات صرف المزيد من المال والجهد في هذا المجال، ولعل الحقل الاقتصادي من أكثر الحقول استعمالاً لهذه العبارة (البنية التحتية) والتي تمثل كما يرى (نصر الله وأبو ريادة،

2019م، ص: 140) "الهيكل المنظم واللازم لتشغيل وعمل الورشات، أو لتحقيق الخدمات أو المرافق اللازمة والضرورية لجذب الاستثمارات ونمو الاقتصاد بما يحقق التقدم والازدهار، وفي ظل عدم توفر البنية التحتية الملائمة يمكن أن يؤثر على أداء المشروعات الاقتصادية وقدرتها الانتاجية والتنافسية، حيث إن البنية التحتية تعمل على تعزيز عملية الانتاج والتسويق".

والمقصود عندي من هذه المقارنة، أن الحقل التعليمي - كما الحقل الاقتصادي - في حاجة إلى بنية تحتية متكاملة وقوية، فكما لا يمكننا أن نتصور اقتصاداً قوياً وناجحاً دون بنية تحتية قوية؛ كذلك الشأن للنظام التعليمي، فهو في حاجة إلى هياكل بنوية وافية وملائمة، ويمكن إجمال عناصرها ومواصفاتها فيما يلي:

1. الحجرات الدراسية.

وهي الفضاء الأساس الذي يحتضن العملية التعليمية التعلمية برمتها؛ لأجل ذلك فإن أي خطة استراتيجية في مجال التربية والتعليم لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا إذا أمنت فضاءات دراسية كافية، وذات جودة وجاذبية في نفوس المتعلمين.

ولعل من أكثر المشاكل التعليمية المرتبطة بالحجرات الدراسية هي مشكلة الاكتظاظ، وهي من العوامل الرئيسة في التعثر الدراسي، وأحد الموانع الحاسمة التي تحول دون بلوغ العملية التعليمية أهدافها المحددة. لقد صار مصطلح الاكتظاظ رائجاً في خطاباتنا التربوية، وهو يعكس جانباً من الأزمة التي يتخبط فيها نظامنا التعليمي، وهو كما يقول (الضاقية، 2015م، ص: 131) "مؤشر كمي، يحيل على كون عدد التلاميذ في الفصل الدراسي يفوق الطاقة الاستيعابية الكفيلة باحتضانهم في ظروف وشروط تربوية مثلى... ويؤدي تواجد نسبة هامة من الأقسام المكتظة إلى التأثير على الأداء التربوي بالنسبة للأستاذ والتلميذ من حيث التأطير، والانتباه، وأداء المهام الضرورية، مثل: العمل في مجموعات، أو إنجاز الأشغال التطبيقية العلمية، أو غيرها. فتتقلب الدروس برمتها إلى أسلوب التلقين والمحاضرة والإملاء، مما يحدث فجوات كبرى على مستوى التكوين، ويعطي تلاميذ لا يتواصلون؛ لأنهم لا يستطيعون أخذ الكلمة وسط كم كبير، إضافة إلى شيوع الجماعات السائبة، والشغب، ولامبالاة المدرس، لأن جهوده تذهب سدى".

هذه المعوقات وغيرها تجعل من تحقيق المنظومة لأهدافها أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً في بعض الأحيان، ومن ثم فإن أي مشروع إصلاح للمنظومة لا يسوغ له التغاضي عن أهمية الفضاءات التعليمية،

وهذا يحتاج إلى تأمين العدد الكافي منها، وأن تكون ذات مواصفات فنية وتقنية تجذب المتعلمين، وتحقيق الإشباع الداخلي لديهم.

ولكم عانيت في مساري المهني - ولا زلت - من المشاكل المرتبطة بالحجرات الدراسية، سواء من حيث نقصها، أو هشاشتها، فعن الأولى يتولد مشكل الاكتظاظ*، بحيث يجد المدرس نفسه أمام حشود من المتعلمين، وهو لأجل ضبطهم، وبث النظام بينهم، يحتاج إلى جهد جهيد ووقت مضاعف، وفي الثانية يجد نفسه في حجرات رديئة، وغير ملائمة. (مقاعد محطمة، ستائر ممزقة، نوافذ مكسرة، جدران مشوهة...).

والوجه الآخر والإيجابي لهذه المسألة، ما يستشعره المدرس من الفرق الواضح في جدوى عمله حينما يتاح له تقديم درسه في فصل دراسي مخفف وملائم، فإن مدخلات العملية التعليمية حينئذ تكون سهلة وسلسة، كما أن مخرجاتها غالباً ما تأتي مماثلة أو مقاربة للأهداف المسطرة.

2. فضاءات إيواء التلاميذ أو ما يعرف بالداخليات ودور الطالبات.

وهي أحد العوامل المسهمة في التخفيف من نسب الهدر المدرسي، والتي تتيح لأعداد كبيرة من تلاميذ الوسط القروي مواصلة مسارهم الدراسي، كما أنها تشجع الأسر على تدرس أبنائها بما توفره لهم من التغذية والمبيت.

وأنا مقتنع تماماً بأهمية هذه الفضاءات في دعم الإصلاح الشمولي للمنظومة، لذا فإن القيمين على الشأن التعليمي ملزمون بالعمل على توسيع شبكات دور الطالبات والداخليات والمطاعم المدرسية، وتعميمها في مختلف المناطق القروية، وتجهيزها، وتجديدها، والعناية بها.

وما قيل في أهمية توفير فضاءات الإيواء، يقال عن النقل المدرسي، مع ضرورة تحسينه، وتطويره، وجعله متاحاً لجميع التلاميذ القاطنين بعيداً عن المنشآت التعليمية.

3. المكتبات المدرسية.

فتوفيرها داخل المؤسسات التعليمية صار من الأولويات الملحة، لما لها من أهمية كبيرة وتتجلى فيما يلي:

- غرس حب القراءة في نفوس المتعلمين.
- دعم عملية التعلم بالرجوع إلى المصادر والمراجع المختلفة.
- استثمار الوقت الضائع - غياب أستاذ مثلاً - فيما هو نافع بدل مغادرة المدرسة والتسكع خارج أسوارها.

* هذا المشكل لا يرتبط فقط بنقص الحجرات الدراسية بل له مسببات أخرى منها: الخصائص في الأطر التربوية.

- تزويد المتعلمين بالمهارات الأساسية التي تعينهم على توسيع أفقهم العلمي والمعرفي.
- تنمية السلوك القرائي القويم لدى المتعلمين.
- ولتحقيق هذه الأهداف أقترح ما يلي:
- انتداب قيّم ذي كفاءة علمية وخبرة مهنية تُسند إليه مهمة تسيير المكتبة، والإشراف عليها.
- تحفيز المتعلمين على الانخراط في مشروع المكتبة، وبيان أهميتها في توسيع مداركهم الثقافية والمعرفية.
- إحداث بنك معلومات خاص بكل متعلم، يشارك فيه الأساتذة أعضاء مجالس الأقسام، والأسر، ويتضمن حاجات المتعلمين وميولاتهم، ثم البحث عن صيغ عملية لاستثمار فضاء المكتبة لتحقيق تلك الحاجات والرغبات.
- إدراج حصة أسبوعية على الأقل في جدول حصص المتعلمين تكون خاصة بالمكتبة.
- تتبع المتعلمين ومواكبتهم بتنسيق بين الأساتذة أعضاء مجلس القسم، والقيّم على المكتبة.
- اعتبار الوقت الذي يقضيه المتعلم في المكتبة ضمن معايير التقييم والنجاح.
- تخصيص جوائز تحفيزية للتلاميذ المواظبين، والأساتذة الفاعلين.
- تنظيم مسابقات قرائية في فضاء المكتبة، يكون هدفها إغراء المتعلمين بالكتاب، وتشجيعهم على ثقافة القراءة والمطالعة.
- وبالقدر الذي أنا مقتنع فيه بأهمية المكتبة المدرسية كمركز إشعاع ثقافي وعلمي داخل المؤسسات التعليمية، بقدر ما أستغرب من غياب هذا الفضاء في جل المدارس، وهذا الوضع لا زال يستفزني مذ أن التحقت بقطاع التربية والتعليم، فكل المؤسسات التي اشتغلت فيها لا تتوفر ولا واحدة منها على مكتبة مدرسية. ولكم أتأسف - في بعض الظروف الطارئة كنتغيب أستاذ أو تأخره - لما أرى جحافل المتعلمين والمتعلمات يهرولون صوب أبواب المؤسسات التعليمية، وكان من الأجدى - لو توفرنا على مكثبات - أن يقضوا هذا الوقت بين أروقتها بدل التسكع خارج أسوار المؤسسات، ما يجعلهم عرضة لمختلف الآفات الأخلاقية والسلوكية.

إن الوعي بأهمية المكتبة المدرسية هو الذي نحا ببعض الغيورين بالمؤسسة التي أشتغل بها (ثانوية عبد الرحيم بوعبيد بالمضيق) للانخراط في مبادرة إحداث مكتبة مدرسية، وقد كانت هذه الخطوة في بدايتها تستهدف كرم المشتغلين بالمؤسسة من أساتذة وإداريين، وكنا نطمح إلى جمع (400) كتاب، فلم تمر سوى مدة

قصيرة حتى اجتمع لنا أكثر من هذا العدد، ثم وسعنا المبادرة بالانفتاح على جهات خارجية كبعض الجمعيات، والمراكز، والمجالس العلمية، فزاد العدد كثيراً، إذ تجاوز (1200) كتاب ومجلة.

4. المختبرات المدرسية.

هي عند (بن لكحل وخماد، 2018م، ص: 704) الفضاءات التي يمارس فيها المتعلم خطوات التفكير العلمي؛ ليصل بنفسه إلى المعرفة عن طريق إجراء التجارب، وذلك للإجابة عن بعض الأسئلة، أو حل بعض المشكلات، بهدف تحقيق أهداف تعليمية متنوعة.

ومعرفة حالة المختبرات بمؤسساتنا التعليمية، يكفي أن تسأل مدرسي مادتي الفيزياء، وعلوم الحياة والأرض، لتقف على الوضع غير المطمئن لهذا المرفق التعليمي، فأغلب المؤسسات لا يزال التدريس فيها نظرياً صرفاً، بالرغم لما لهاتين المادتين من خصوصية، سواء على مستوى المضمون، أو المنهج. إن المختبرات التعليمية لها أهمية قصوى في نقل المعرفة العلمية من حقلها النظري إلى الحقل التطبيقي، ولتحقيق ذلك فإنني أقترح ما يلي:

- العمل على توفير هذا الفضاء في جميع المؤسسات التعليمية.
- تجهيزه بمختلف الأدوات والحاجيات المتلائمة مع المناهج التعليمية المقررة.
- تحديثه بشكل دوري ليتوافق مع المستجدات التي يعرفها المجال العلمي والتكنولوجي.
- إحداث ورشات داخلية لإصلاح الأجهزة المعطلة تحت إشراف تقنيين متمرسين وبحضور التلميذات والتلاميذ.

- تشجيع الأساتذة المعنيين على استخدام التجربة في عملهم.
- توفير قيم تكون مهمته الإشراف على المختبر، وتهيئته لتسهيل عمل الأستاذ.

ثانياً: تأهيل الموارد البشرية وتكوينها تكويناً رصيناً.

إن العنصر البشري هو الدعامة الأساس لأي إصلاح، فهو الذي يُعد الخطط والبرامج، وهو الذي يتولى التنفيذ، وكثيراً ما تنجح المخططات والمشاريع بسبب كفاءة القائمين عليها، وحسن تكوينهم، وقد تخفق وتسقط سقوطاً مدوياً بسبب ما قد يعتريهم من الضعف والقصور.

وقياساً على ذلك يرى (بوغوتة، 2015م، ص: 26) أن "إصلاح التربية والتعليم رهين بإصلاح القائمين عليه، والممارسين بصفة خاصة، بحيث تعتبر الموارد البشرية المؤهلة والفاعلة إحدى الركائز والدعائم الأساسية

لإصلاح منظومة التربية والتكوين". ولا يخفى على المتتبع ما تزخر به الساحة التربوية من دراسات وأبحاث التي تبين أهمية تكوين المدرسين، وأثره على جودة الفعل التربوي، وهي تعكس حاجة المنظومة للأطر الكفأة لارتقاء بجودة التربية والتكوين.

لأجل ذلك أولت الوثائق الرسمية اهتماماً كبيراً لتأهيل الموارد البشرية، بل وصل الأمر إلى أن صار هذا الموضوع مطلباً ملكياً، ومن ذلك ما جاء في الخطاب الملكي (السادس، 2012م، ص: 6) "الأمر لا يتعلق إذن في سياق الإصلاح المنشود، بتغيير البرامج، أو إضافة مواد أو حذف أخرى، وإنما المطلوب هو التغيير الذي يمس نسق التكوين وأهدافه، وذلك بإضفاء دلالات جديدة على عمل المدرس لقيامه برسالته النبيلة، فضلاً عن تحويل المدرسة من فضاء يعتمد المنطق القائم أساساً على شحن الذاكرة ومراكمة المعارف، إلى منطق يتوخى صقل الحس النقدي، وتفعيل الذكاء، للانخراط في مجتمع المعرفة والتواصل. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة للعمل في هذا الاتجاه، من خلال التركيز على ضرورة النهوض بالمدرسة العمومية، إلى جانب تأهيل التعليم الخاص، في إطار من التفاعل والتكامل".

فالارتقاء بالفعل التربوي منوط إذن بسياسة تكوينية سليمة ومستمرة، غير أن معظم التقارير والتقويمات قد سجلت قصوراً كبيراً على هذا المستوى، وليست غايته في هذه البحث تتبع أوجه هذا القصور، بل الغرض هو عرض مقترحات عملية لارتقاء بسياسة التكوين وتطوير الكفاءات ومن ذلك:

1. **مخصوص التكوين الأساس.** وهو حسب (التومي، 2007م، ص: 100) يتم داخل مراكز خاصة، ويتيح للأستاذ تحصيل المعارف وتنمية القدرات والمهارات الضرورية لأداء مهامه وفق منهاج المادة المحدد لها سلفاً.

وحتى يحقق هذا النوع من التكوين القصد منه فإنني أقترح ما يلي:

- تخصيص وقت أطول للتكوين داخل المراكز بما لا يقل عن سنتين في جميع الأسلاك، فأنا أعتقد أن المدة المحددة حالياً غير كافية، ولا تسمح باكتساب المهارات اللازمة، ولا سيما في الجوانب المهنية.

- ربط التكوين الأساس بالحاجيات الضرورية للمستهدفين، وهذا يقتضي صياغة برامج التكوين في ضوء مخرجات الدراسة الجامعية.

- اختيار الأساتذة المؤطرين بالاعتماد على معياري الكفاءة والتخصص، بدل سياسة الولاء والتحيز والمصالح.

- اختيار الأساتذة المطبقين وفق معايير مهنية دقيقة، وإخضاعهم لدورات تكوينية متخصصة، قصد اطلاعهم على ما يستجد في المجال التربوي والبيداغوجي، مع تحفيزهم ماديا ومعنويا.

- إحداث لجنة متخصصة على مستوى كل مركز تضطلع بمواكبة الخريجين للتحقق من مدى نجاعة نظام التكوين، ورفع تقارير منتظمة، قصد استثمارها في تقويم هذا النظام وإصلاحه.

2. بخصوص التكوين المستمر: وهو حسب (التومي، 2007م، ص: 100) التكوين الذي يقع في أثناء أداء الوظيفة من خلال دورات خاصة، وهو امتداد طبيعي للتكوين الأساس، الغرض منه الرفع من مستوى كفايات المدرسين النظرية والمهنية، واطلاعهم على كل المعارف والمهارات المستجدة الأكاديمية والبيداغوجية المسيرة للعصر.

وهو بهذا المعنى يكتسي أهمية بالغة في إكساب المدرس الكفايات التربوية والبيداغوجية اللازمة التي ترقى بعمله، وتجعله أكثر كفاءة وعطاء، وإذا كان المجال التربوي - بغيره من المجالات - يعرف مستجدات كثيرة؛ فإن مواكبة هذه المستجدات، والإلمام بها، يمر عبر تبني سياسة تكوينية واضحة ومستمرة، تكون قادرة على الرقي بالأداء المهني للمدرس، وإمداده بالمقاربات البيداغوجية والديداكتيكية المناسبة.

ومن أهم المقترحات في هذا الباب:

- تنظيم دورات التكوين المستمر على أساس الأهداف الملائمة للمستجدات التعليمية والبيداغوجية.
- صياغة برامج التكوين المستمر في ضوء الدراسة التحليلية لحاجات الفئات المستهدفة، وآراء الشركاء من ذوي الخبرة في التربية والاقتصاد والاجتماع والثقافة.
- تكثيف دورات التكوين المستمر، والحرص على إقامتها في مراكز قريبة من المستهدفين، وفي خارج أوقات عملهم.
- تعويض النظام الحالي للتربية بنظام يكون أساسه الانخراط في التكوين المستمر، والعمل على تنفيذ مخرجاته في الواقع الصفّي.
- تضافر الجهود بين أطر التكوين العاملين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وأطر المراقبة والتأطير العاملين بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، ضمن خطة عمل تكوينية، تستهدف كما يرى (بوغوطة، 2015م، ص: 33 . 34) الإسهام الفاعل لهذه الأطر في بلورة المعايير والمؤشرات الوطنية والجهوية الضابطة لجودة نظام التكوين الأساس والتكوين المستمر.

- مصاحبة هيئة التأطير والمراقبة للمدرسين الذين استفادوا من دورات تكوينية لمعرفة مدى نجاعة برامج التكوين، وقابليتها للتنفيذ والتطبيق.

- التشخيص الدقيق لحاجيات المدرسين من خلال الزيارات الميدانية التي تقوم بها هيئة المراقبة والتأطير، أو بالاعتماد على استمارات توجه إلى المدرسين لتحديد الحاجيات المنهجية والمضمونية القابلة للمعالجة والتدخل.

3. **بخصوص التكوين الذاتي:** وهو الذي يعتمد فيه المدرس على مجهوده الشخصي، ويكون نابعا من إرادته، حيث يفتح على مختلف مصادر المعرفة من أجل توسيع مداركه، والارتقاء بمستواه العلمي والمعرفي باستمرار.

إن التكوين الذاتي - في هذا المجال - يكتسي أهمية بالغة؛ لأنه يمنحنا مدرسا أكاديميا ذا مؤهلات علمية عالية، تؤهله للاضطلاع بمهمته بنجاح، وتجعله بعيداً عن الاجترار جراء تجديد معلوماته وتعزيزها بما يستجد في الساحة العلمية والفكرية.

ولتشجيع هذا النمط من التكوين لدى المدرسين فإنني أقترح ما يلي:

- تبني الوزارة الوصية لسياسة مرنة تسمح لمن شاء من أطرها التربوية بمتابعة الدراسة الجامعية كل في مجال تخصصه.

- رد الاعتبار للشهادات الجامعية وجعلها مقياسا للتزقي المهني.

- تشجيع البحث التربوي في صفوف المدرسين، وربط ذلك ببعض الامتيازات كالترقية مثلا، أو بذل منح تحفيزية خاصة، وبذلك سننتقل من الانتظارية والخمول إلى التنافسية والنشاط.

ثالثا: تشجيع التفوق في صفوف المعلمين والمتعلمين.

يتحدد مفهوم التفوق في المجال التربوي بمدى القدرة على الوصول إلى المستوى المطلوب، والذي يتحدد بمستويات المتعلمين في التحصيل، وكفاءة المدرسين في الأداء.

وقد أكد الميثاق في دعامته الحادية عشرة على ضرورة تشجيع المتعلمين المتفوقين عبر مجموعة من الإجراءات ومنها:

أ - تعميم جوائز الامتياز والاستحقاق على جميع المستويات الدراسية.

ب - التوجيه الملائم والمبكر للعناصر المتميزة نحو الميادين التي يمكنهم فيها إحراز التقدم المدرسي والجامعي، والإنتاج والإبداع ببراعة.

ج - إقامة مباريات التميز في مختلف ميادين التعليم والإبداع، وتمتيع المتفوقين بمنح الاستحقاق للدراسة في المغرب أو خارجه عند الضرورة.

د - إقامة محافل لتكريم المعلمين المتميزين، والتعريف بإنجازاتهم، وجعلهم قدوة ومثلاً لزملائهم، كعنصر لحفز الجميع على الاجتهاد، وإتقان التعلم والعمل (ميثاق وزارة التربية الوطنية، 1999م، ص: 47). ويرى (أبخطيط، 2022، ص: 161) أن سياسة التحفيز لها أثر في "دفع المتعلمين إلى المنافسة الشريفة، والاستمرار الدراسي بدل التقاعس والاحباط الذي قد يتسرب إلى كيانهم النفسي، ويمنعهم من التفوق الدراسي، وارتقاء المراتب العلى فيه".

وهناك نوع آخر من التحفيز المعنوي لا يقل أهمية عن سابقه، وهو تسليط الأضواء على التلاميذ المتميزين وذويهم في وسائل الإعلام الرسمية، وتقديمهم للمجتمع باعتبارهم أفراداً صالحين، شقوا طريق النجاح بصبرهم واجتهادهم ومثابرتهم.

وكما أن هناك تلاميذ مُميّزين ندعو إلى تحفيزهم، فإن هناك مدرسين مرموقين ندعو أيضاً إلى تشجيعهم ومكافأتهم، سواء على أدائهم للواجب المهني خير أداء، أو من خلال التنشيط التربوي الذي يقومون به في إطار الأندية التربوية، أو من خلال ما يحررونه من مقالات وأبحاث تربوية تعالج بعض الظواهر التي تعرقل العملية التعليمية بشكل خاص، وسبل نجاح وتنمية تعليمنا بشكل عام (ويا الحسين، 2008م، ص: 158).

إن اعتماد مقارنة التحفيز في صفوف المدرسين تستند إلى حقيقة واقعية، وهي أن المدرسين ليسوا في مرتبة واحدة من حيث الفعالية والعطاء، فهم كمن قال فيهم ربنا جل وعلا: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [سورة فاطر: 32]. ويمكننا تصوير هذا الواقع في شكل أسئلة حارقة لكنها واقعية ومنها:

- هل المدرس الجاد المخلص في عمله كالمدرس الغاش الخائن للأمانة؟
 - وهل المدرس المواظب المحترم للزمن المدرسي كغيره ممن لا يعيرون اهتماماً للوقت؟
 - وهل المدرس الذي يبدع في وسائل وتقنيات التدريس كالذي يركن إلى المألوف من الطرائق المتجاوزة؟
 - وهل المدرس المشارك في مجال البحث العلمي كالمدرس الذي ركن إلى الخمول والكسل؟
- والجواب عن هذه الأسئلة ومثيلاتها هو: لا، وكلا، وغير ممكن... فالأول هو الأستاذ المؤهل الرسالي، وهو أهل لكل تحفيز وتشجيع، والثاني هو الأستاذ الغاش أو الخامل، وهو أهل لكل توبيخ وتقريع. ومثل هؤلاء

وأولئك كمن قال فيهم ربنا جل وعلا: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِينَ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة هود: 24].

رابعا: تعزيز المنظومة بإطارات جديدة يكون من مهامها:

- العمل على علاج الظواهر النفسية والاجتماعية المعيقة لعملية التعلم.
 - تهيئة المناخ المدرسي لتيسير عمل المدرس وضمان سير عمله في أحسن الظروف.
 - بث الروح الترفيهية والتنشيطية داخل المؤسسات التعليمية.
- ولطالما ارتفعت أصوات الكثير من الغيورين تدعو إلى إغناء المدرسة بأطر دعم متخصصة تضطلع بمهام الدعم النفسي والاجتماعي، وهو ما استجابت له الوزارة مؤخرا ولو جزئيا فأصدرت بتاريخ: (4 دجنبر 2020م) قرارا تحت رقم: (20_0714) في شأن إحداث أطر الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي، وتحديد مهامها، وهي خطوة مهمة نرجو أن تتبعها خطوات أخرى مماثلة.
- وأنا أعتقد جازما أن هذا القرار إذا تم تعميمه، واحترام المهام المنوطة به، خاصة المهام المنوطة بفرقة الملحقين الاجتماعيين؛ فإنه سيحدث نقلة نوعية في مؤسساتنا التربوية، وسيعيد لها وهجها وحيويتها.
- ومن الإطارات التي أرى أن المدرسة المغربية في حاجة ماسة إليها: المنشط التربوي بمعدل منشط واحد في كل مؤسسة تعليمية، ومهمته كما يقول (ويا الحسين، 2008م، ص: 38 - 39) هي: "إعادة الروح الترفيهية والتنشيطية داخل المؤسسة، ولن يتأتى هذا إلا بإحداث حجرة أو حجرتين لهذا الغرض، وصدق من اعتبر أن المؤسسة التي تفتقر للأنشطة الموازية هي مؤسسة ميتة وجودها كعدمها، إذ ليست المدرسة - كما يقول نايل مدير مدرسة: سامر هيل - معدة دوما للدروس والنواهي والتوجيهات والأوامر والواجبات، وإنما المدرسة هي الفضاء الاجتماعي والثقافي والتربوي والرياضي والوجداني الذي يجد المتعلم فيه متنفسه، واستقراره النفسي والوجداني، ويحقق بواسطته كل رغباته وميولاته العميقة، بدءا باللعب الهادف، وربط العلاقات، والتعاون، والتشارك، والاستشارة، والتمثيل، والأناشيد، والرسم، والمسابقات الرياضية والمنافسات الثقافية... الخ".

خاتمة:

بعد الانتهاء من هذا التطواف العلمي الممتع، أخلص إلى القول بأن المنظومة التربوية المغربية بالرغم مما تعانيه من مشاكل وصعوبات إلا أن تخطيطها أمر ممكن إذا توفرت الإرادة القوية المقرونة بالعمل الجاد والمخلص، ولئن كانت مشاكل نظامنا التعليمي كثيرة ومتنوعة؛ إلا أنه بإمكاننا تجاوزها بالاعتماد أولا على الدولة ممثلة

في الوزارة الوصية على القطاع، وثانيا على أطرنا الإدارية والتربوية، المؤهلة القادرة على تبني مختلف المقاربات التربوية والتربوية النشيطة والتي تؤهلها لتنفيذ مختلف السياسات الإصلاحية وتنزيلها على أرض الواقع.

التوصيات:

- وفي الأخير أقدم مجموعة من الاقتراحات التي أرى أنها تسهم بقوة في الارتقاء بمنظومتنا التربوية وهي كالاتي:
- حث الجهات المختصة على توفير الشروط المادية والمعنوية لتحقيق نهضة تعليمية شاملة ومتبصرة.
- دعوة الجهات المسؤولة على حقل التربية والتعليم إلى تبني مقاربة تشاركية في تسيير البرامج الإصلاحية وذلك بإشراك جميع المتدخلين وفي مقدمتهم المدرسون والمدرسات.
- دعوة الجهات المختصة إلى تبني سياسة تكوينية بعيدة المدى يكون هدفها تأهيل الموارد البشرية وتكوينها تكويناً علمياً وبيداغوجياً رصيناً.
- دعوة الوزارة الوصية إلى اعتماد سياسة تحفيزية حقيقية، تروم بث روح التنافس الإيجابي في صفوف المدرسين، وكذا في صفوف المتعلمين أيضاً.
- توجيه إخواننا وأخواتنا من المدرسين والمدرسات إلى الوعي بجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وحثهم على التضحية من أجل تجويد عملنا التربوي، والارتقاء به إلى مصاف الأمم المتقدمة.

المصادر المراجع:

أولاً: المصادر: - القرآن الكريم

ثانياً: المراجع:

- أبجيط، محمد (2022) *المدرسة المغربية ومنطلقات الإصلاح المنشود*، مجلة النداء التربوي، مستقلة، عدد مزدوج: (29 - 30)، 151 - 169.
- بوغوتة، عبد الله (2015م) *الموارد البشرية في منظومة التربية والتكوين: تكوينها، ومسؤوليتها، ودورها في الإصلاح*، مجلة الفرقان، حركة التوحيد والإصلاح، العدد: (75)، 26 - 37.
- ابن منظور، محمد (1414هـ) *لسان العرب*، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة.
- التومي عبد الرحمن وضيف، عبد الله (2007) *المستجدات التربوية والتشريعية لنظام التربية والتكوين*، مطبعة الهلال، وجدة، المغرب.
- الرازي، أحمد (1979م) *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان.

- السادس، مُحمَّد (2012م) *الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب* الرباط، المغرب.
- الضاقية، عبد الرحيم (2015م) *مسارات إصلاح المدرسة: دراسة مفاهيمية نقدية*، مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، مراكش، المغرب.
- اللحية، الحسن (2015) *تاريخ الإصلاحات التعليمية بالمغرب*، مجلة الفرقان، حركة التوحيد والإصلاح، العدد: (75)، 8 - 15.
- لكحل سمير وخماد، مُحمَّد (2018) *أثر استخدام طريقة المختبر المدرسي في تنمية مهارات التفكير العلمي في مادة الفيزياء*، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس بالمدينة، المجلد: (12)، العدد: (1)، 693 - 715.
- الموارد، البشرية (1999م) *وثيقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وزارة التربية الوطنية*، الرباط، المغرب.
- نصر الله وأبو ريادة، عبد المعطي (2019) *دور البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي*. المؤتمر الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، فلسطين، 3 - أبريل/2019م، 127 - 150.
- ويا، الحسين (2008م) *مقاربات تربوية جديدة*، مطبوعات طوب بريس، الرباط، المغرب.